اقتصاديات القطاع الثالث وواقع المجتمع: مقدمات ونموذج القطاع الثالث اليهودي في الولايات المتحدة

د. عبد المحسن عايض القحطاني[١]
جامعة الكويت
دولة الكويت

نورة راشد الهاجري[٢]
وزارة الشئون الاجتماعية والعمل
دولة الكويت

ورقة مقدمة لمؤتمر
مؤتمر العمل الخيري الخليجي الرابع في البحرين
جمعية التربية الإسلامية
مملكة البحرين

[1] عضو هيئة تدريس، كلية التربية، جامعة الكويت، مهتم بالعمل التطوعي بحثا وممارسة.
[2] باحثة نفسية، الرعاية المتنقلة للمسنين، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، الكويت، ولها اهتمامات بالعمل التطوعي.

اقتصاديات القطاع الثالث وواقع المجتمع: مقدمات ونموذج القطاع الثالث اليهودي في الولايات المتحدة

ملخص

أصبح الاقتصاد يتناول كافة مناحي الحياة. ومن الأمور التي أصبح دراسة الاقتصاد مطلبا ضروريا لها هو القطاع الثالث بما يملك هذا القطاع من مكونات العملية الاقتصادية. واقتصاديات أية نشاط إنما تمر بمراحل تبدأ بالمدخلات، مرورا بالعمليات، وانتهاء بالمخرجات. وتتنوع طبيعة المخرجات من حيث كونها تمثل أثارا مباشرة أو غير مباشرة. والسؤال الذي تطرحه الورقة الحالية عنه ما هي الآثار المتوقعة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا والمحتمل أن يحملها القطاع الثالث للمجتمع الذي يتعامل معه. ولتحقيق هدف الدراسة الحالية المتمثل بالإجابة عن السؤال، سوف تستخدم المنهج الاستقرائي للأطر النظرية والأدبيات المنشورة بهذا الخصوص. والمأمول أن تكون الدراسة الحالية مقدمة لدراسات نظرية ميدانية أوسع نطاقا.

مقدمة

يؤدي العمل التطوعي والخيري دورا هاما في المجتمعات باعتباره رافدا مهما من روافد التنمية الحقيقة التي تهتم بالإنسان من حيث هو إنسان لا من حيث هو مستهلك أو مورد بشري. ويذكر تِل (Til, 2008) أن التنمية المستدامة هي من أوضح إفرازات العمل ذلك أن العمل الخيري يحاول قدر جهده تلبية مطالب الحاضر من دون التضحية بالمستقبل. وقد تكشفت الأزمة المالية العالمية الحالية عن عجز معظم القطاعات الخاصة والحكومية في الولايات المتحدة وغيرها من الدول المماثلة في إحداث الاستقرار على الوجه الصحيح. فمعظم القطاعات المالية الخاصة انغمست في جمع المال من دون الالتفات، ولا أقول من دون دراية، إلى العواقب الوخيمة لما تقوم به؛ والمؤسسات السياسية لا تعفى من المسئولية لكونها أضعفت بمحض إرادتها دورها الرقابي الحقيقي مما شكل تبعات على الخدمات التي يقع على عاتقها تقديمها لمستحقيها. لكن هذا لا يجب أن يمنعنا من الإقرار بما قامت به مؤسسات القطاع الخاص الأخرى والمؤسسات الحكومية إجمالا من مساهمات مشكورة في ممارسة مسئوليتها المجتمعية.

وتظل مؤسسات القطاع الثالث، والتي من خصائصها التعامل مع المؤسسات الأخرى لا الارتباط بها، هي النموذج الحي لمؤسسات تدعم وترفد برامج وخطط التنمية حتى لا تتعثر الجهود وتضيع الموارد. وحين يهدف العمل المؤسسي إلى المساعدة لتحقيق ركائز التنمية المستدامة على مستوى الفرد والمجتمع من دون النظر إلى التكاليف بصورتها المادية المحضة، فإننا نتحدث عن مسئولية اجتماعية حقيقية (غندو، ٢٠٠٥).

أهداف الدراسة

تهدف الورقة الحالية إلى التعرف على ما يلي:

١. التعريف بالقطاع الثالث وخصائصه العامة وأهميته؛

٢. عوائد عمل القطاع الثالث؛

٣. نموذج القطاع الثالث اليهودي في الولايات المتحدة.

القطاع الثالث: الماهية والأهمية

يعتبر القطاع الثالث تطورا مهما في تفرع العمل المؤسسي في الدولة والمجتمع. وهذا التفرع نابع من طبيعة العمل الذي يؤديه كل قطاع والهدف الذي يسعى إليه. وقد أفاد هذا التخصص الخطط المرسومة بحيث يسعى كل قطاع إلى تجويد أدائه. ولقد ساعد هذا التخصص والتفرع أيضا القطاعين الحكومي والخاص في تحمل كثيرا من مسئولياتها تجاه المجتمع. وعليه، فقد أصبحت قطاعات الأعمال تنقسم إلى ثلاثة:

١. القطاع الحكومي الذي يقوم على مبدأ خدمة الجمهور؛

٢. القطاع الخاص والذي يقوم على مبدأ الربحية في عمله؛

٣. القطاع الثالث والذي يمثل المؤسسات غير الربحية وغير الحكومية في الوقت ذاته؛ ويغطي القطاع الثالث حيزا كبيرا من العمل الميداني الذي يساعد ويكمل بدوره عمل القطاعات الأخرى على اختلاف أنواعها.

فالقطاع الثالث هو ذلك القطاع الذي يعنى بالتنمية للأفراد والمجتمعات من دون النظر إلى أن يكون ذلك حصرا في إطار المواطنة أو سياسة الدولة كما هو الحال في القطاع الحكومي، أو في إطار

النظر إلى مصالح المساهمين من خلال استخدام الفوائض المالية كما هو الحال في القطاع الخاص. ولقد قسم الباحثون القطاع الثالث إلى عدة قطاعات فرعية:

- القطاع المجتمعي: وهو قطاع ينحصر في عمله في المجتمع المحلي الذي يعمل في نطاقه ويتميز بأنه تطوعي بالكامل؛
- القطاع التطوعي: وهو قطاع يضم مؤسسات تتميز بأنها مستقلة عن القطاع الحكومي ولها هيكلية مؤسسية، وغير ربحية، وفيها نسبة من التطوع ليست بالقليلة؛
- قطاع المؤسسات التعاونية: وهو قطاع يضم مؤسسات تستثمر فوائضها في مشاريع ربحية بهدف زيادة رأس المال وإعادة إنفاقه على مشاريع اجتماعية مثل جمعيات الإسكان والجمعيات التعاونية.

وللقطاع الثالث أهمية في واقع المجتمعات؛ وتتمحور أهميته إجمالا في الأمور التالية:

١. تحفيز روح التنافس وزيادة الإنتاجية؛
٢. تمكين الأفراد والمجتمعات من إعادة تشكيل واقع مجتمعاتهم؛
٣. التعرف على طرق وأساليب جديدة في إدارة تقديم الخدمات؛
٤. تعزيز روح الانتماء والمواطنة الإيجابية؛
٥. تشجيع المشاريع التي لا تدخل ضمن اهتمامات القطاعات الأخرى مثل مشاريع الزواج الجماعية.

لهذه الأسباب وغيرها اكتسب القطاع الثالث أهمية في البحث العلمي. وتكمن تلك الأهمية في المداخل التي طرحت لدراسته وتبين أثره. والمداخل الرئيسية أربعة (الملحم، ٢٠٠٤):

١. المدخل السياسي: وهو يدرس شكل العلاقة بين القطاع الثالث والقطاعات الأخرى وكيف أنه يتعبر عنصرا في إيجاد الاستقرار السياسي؛

٢. المدخل الاقتصادي: وهو مدخل يدرس كيف أن القطاع الثالث يساهم في تقديم بعض الخدمات بحيث يتجاوز الترهل في الأداء الحكومي وانشغال القطاع الخاص في تعظيم أرباحه؛

٣. المدخل التاريخي: وهو يدرس تطور عمل القطاع الثالث بمسمياته المختلفة وسياقاته المتعددة للاستفادة والمقارنة، وكيف أن القطاع الثالث باعتباره ممارسة ومبدأ قديم في حياة البشر؛

٤. المدخل التنموي: وهو يدرس الدور الواقعي والمأمول للقطاع الثالث في دفع مشاريع التنمية المستدامة بما يساعد على تخطي العوائق المؤسسية وبحيث يكون القطاع الثالث رابط مهم بين المؤسسات الداعمة واحتياجات المجتمع والأفراد.

ولا يخفى أن هذه المداخل تشير إلى أهمية القطاع الثالث في أمور عدة، منها:

١. أن القطاع الثالث أصبح واقعا مؤسسيا في العالم؛

٢. أن دوره وأهدافه أصبحت واضحة المعالم

٣. أنه يكمل ويساند القطاعات الأخرى في قضايا لو تركت بلا إدارة مؤسسية متخصصة لأصبحت مصدر قلق وعدم استقرار.

خصائص القطاع الثالث

حينما أصبح القطاع الثالث واقعا مؤسسيا وله دوره في واقع الحياة والمجتمع، لا بد أن يكون له خصائص حتى نستطيع تمييزها عن غيرها من القطاعات. فلا يصح الحديث عن آثار القطاع الثالث في حين قد نخلط بينه وبين القطاعات الأخرى؛ وهذا ما يسمى في المنطق بالحدود والرسوم حتى تتمايز الأشياء. إلا أن تمايز القطاعات لا ينفي تكاملها وتداخلها في بعض الأحيان.

وتتلخص خصائص مؤسسات القطاع الثالث في (للاستزادة انظر، العدوي، ٢٠٠٨):

١. أنه مؤسس برغبة ليست وليدة سياسات دولة أو أهداف مؤسسة خاصة؛

٢. القرار فيها نابع من توجهات القائمين عليها؛

٣. أنه يسعى إلى تنمية الأفراد، وإن حتى في بعض مظاهر التنمية كالتعليم؛

٤. قد يشارك أي فرد أو مؤسسة، حكومية كانت أو خاصة، في التبرع لها والمشاركة في تمويلها لكن من دون التأثير في سياساتها؛

٥. التوسع في النشاط لا يعني الربحية والانكماش لا يعني الخسارة؛

٦. أن عملها قد يتخطى حدود المكان.

وبالنظر إلى ما سبق فإنه يمكن تعريف اقتصاديات القطاع الثالث بأنه ذلك الحقل البحثي الذي يعنى بدراسة التوظيف الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق عوائد بجودة أعلى وبكلفة أقل. وسوف تعنى الدراسة الحالية بدراسة بعض العوائد فقط دون الخوض في تحديد الموارد والكلفة.

عوائد القطاع الثالث على المجتمع

يساهم اقطاع الثالث في إحداث التنمية بكافة أبعادها. والتنمية التي يحدثها ليست بالضرورة أن تكون شاملة إذ أن ذلك محكوم بعوامل أخرى في ذاتها. فعوائد أي عمل إنما تقاس بمدى ما يساهم به وليس بالضرورة بشموليته؛ فقيمة كل شيء هو في الحاجة إليه. وهذا التوجه هو انعكاس لإعادة تعريف التنمية، فنحن لا نتحدث عن تنمية شاملة لأن ذلك قد يعيق العمل بناء على تصورنا للشمول، ولكننا نتحدث عن تنمية مستديمة بأبعادها وإن تفاوتت وتشكل تلك العوائد إطارا مرجعيا ينظر من خلاله إلى الأداء المؤسسي لمؤسسات القطاع الثالث.

والعوائد كثيرة، لكن يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين: عوائد اقتصادية وعوائد غير اقتصادية. وهذا التصنيف هو من باب السبر والتقسيم لا من باب الحصر والتفريق. فالعوائد الاقتصادية لا يمكن أن نجعلها تعمل بمعزل عن حيز باقي العوائد غير الاقتصادية؛ فكل العوائد يكمل بعضها بعضا. والمقصود من العوائد الاقتصادية تلك المتعلقة بالعائد المادي الملموس مثل تحسن الدخل الشهري وتحسين طرق العمل ورفع الكفاءة الانتاجية للوحدة الانتاجية في حين أن العوائد غير الاقتصادية تتناول الأفكار والممارسات والسلوكيات التي تاتي نتيجة لجهود مقصودة للمؤسسة بحيث تكون لتلك العوائد غير الاقتصادية أثرا غير مباشر على العوائد الاقتصادية والتي بدروها يكون لها أثر على العوائد غير الاقتصادية.

العوائد الاقتصادية للقطاع الثالث

طرحت نظريات عدة لتفسير الدور الاقتصادي للقطاع الثالث (انظر مثلا،) وأثر تلك العوائد على الفرد والمجتمع (الشريف، ١٤٢٩ هـ). لكن يبقى مفهومان مهمان حين تقويم الأثر الاقتصادي للقطاع الثالث: (أ) تكلفة الفرصة؛ و (ب) قانون تناقص الغلة. وهذان المفهومان هما المفصل الهام في فهم الأثر الاقتصادي للقطاع الثالث. ويقصد بمفهوم تكلفة الفرصة هو قيمة البديل الذي ضحينا به حين اختيار بديل آخر. ويشير قانون تناقص الغلة إلى أن الزيادة في أحد عناصر الإنتاج، مع ثبات العناصر الأخرى، يؤدي وبعد حد معين إلى تناقص الناتج الحدي للمؤسسة؛ أي أنه لا يضيف لها شيئا من حيث الربحية وقد ينقلب عليها عكسيا بزيادة الخسائر (الطاهر، ٢٠٠٢).

وتكلفة الفرصة تعبر عند الاقتصاديين عن العلاقة بين شح الموارد وبين محدودية الاختيار. وعليه فهذا المفهوم يشير، عند الاقتصاديين، إلى ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد المتناهية لتلبية احتياجات البشر غير المتناهية. ومفهوم تكلفة الفرصة ليس محصورا في الفرصة المالية التي ضحينا بها

حين اتخاذ قرار باستخدام بديل على حساب آخر، بل يتعداه إلى أن يشمل الفرص الاجتماعية والنفسية وغيرها من الفرص. ومن أمثلة تكلفة الفرصة هو أن مؤسسة ما تملك مبلغ مليون دينار وتريد أن تستثمر هذا المبلغ، فأين تضع هذا المبلغ؟ قد تكون البدائل شراء أسهم أو امتلاك أرض أو استثمارها في البيع والشراء وغيرها من البدائل. كل بديل من تلك البدائل له ما يميزه عن غيره، لكن أيا كان البديل الذي اخترناه، فإننا نتحدث عن مزايا نسبية وليست مطلقة؛ فالبديل الذي نختاره هو ليس هو البديل الأفضل على الإطلاق، لكنه الأفضل مقارنة بغيره من البدائل المتاحة. فلو قلنا أن البديل أ يغطي ما نسبته ٨٠% من الاحتياجات المطلوبة حين اختياره، فإن العشرين بالمئة المتبقية قد تكون في البديل ب الذي قد يغطي ٥٠% من الاحتياجات المطلوبة حين اختياره.

وحين الحديث عن القطاع الثالث ودوره في تقليل تكاليف الفرصة على القطاعين الحكومي والخاص هو أنه يساعد ذينك القطاعين على توجيه قراراتهما باتجاه بدائل أخرى. وقد قلل وجود القطاع الثالث تكاليف الفرصة للمشاريع التي يقوم بها على القطاعات الأخرى بحيث أتاح توجيه جهود تلك القطاعات ومواردها لمشاريع أخرى. ومن المشاريع التي يساهم فيها القطاع الثالث (للاستزادة انظر مثلا، الشريف، ١٤٢٩ هـ؛ العدوي، ٢٠٠٨؛ غندور، ٢٠٠٥؛ Til, 2008):

١. يوفر فرص عمل لنسبة ليست بالقليلة وبالتالي يستطيع صناع السياسة توجيه المبالغ المخصصة لدفع الرواتب نحو مشاريع أخرى؛

٢. في الدول التي تكون فيها الضرائب المتحصل عليها من الأفراد من مصادر دخل الدولة، تخفض الضرائب على المتبرعين أو يعفون منها حال تبرعهم لمؤسسات القطاع الثالث؛

٣. لأن القطاع الثالث يقوم من حيث المبدأ على العمل التطوعي، حتى وإن تقاضى بعض الأفراد فيه رواتب وغيرها، فإن الجانب الأخلاقي يبرز وبشكل واضح في ترشيد استخدام

المال، كما دلت على ذلك الدراسات والتي أوضحت أن العائد على المال المستخدم في القطاع الثالث أفضل بكثير من عائد المال الذي يستخدمه القطاع الحكومي حيث نسبة التكاليف غير المباشرة للقطاع الثالث إلى مثيلاتها من القطاعات الأخرى هي ٧٠% : ١٠% (الشريف، ١٤٢٩ هـ)؛

٤. لما كان أساس أزمة الإنسان اخلاقية وهذا ما دلت عليه الأزمة المالية الحالية، فإن القطاع الثالث يساعد على اكتشاف مواطن جديدة تثري الفكر الاقتصادي وترشد مساره، بل وقد تعيده إلى وعيه، وأهمها أن المال لا يكون دولة بين الأغنياء.

٥. المساهمة في زيادة الناتج القومي للبلاد. فقد أشارت دراسات إلى أن القطاع الثالث يساهم بنسبة ١٢% من إجمالي الدخل القومي لفرنسا، وفي اسبانيا ١٤% (Til, 2008).

وقانون تناقص الغلة لا ينطبق على التوسع في أنشطة القطاع الثالث وذلك ناشئ عن طبيعة المنتج الذي يبتغيه القطاع الثالث والمورد الذي يستقي منه تمويل أنشطته. فطبيعة المنتج هو الإنسان من حيث تنميته التنمية المستدامة التي تعينه على أن يكون فردا حرا الحرية التي أرادها الله ومنتجا في بيئته ومجتمعه وعالمه، ودعمه ومساعدته حين يقع الابتلاء. والمورد الذي يستقي منه القطاع الثالث موارده اثنان: العمل التطوعي والتبرع. وهذان الموردان لا يخضعان لمفاهيم الآلة والإنتاجية بصورتيهما المادية في علم الاقتصاد. فالتطوع والتبرع لا حد لهما ولا يتناقصان لأن مصدرهما الفرد اعتقادا وسلوكا. ففي قانون تناقص الغلة لا بد أن تتوافق الزيادة والنقصان بين عناصر الإنتاج أو بعبارة أخرى بين العرض والطلب، لكن هنا العرض لا يرتبط بالطلب لكن بشيء أبعد من ذلك- الأجر من الله عز وجل. وهذا من الملامح الحضارية في الإسلام (الشريف، ١٤٢٩ هـ). ومن آثار الوعي بسياق هذا المفهوم في القطاع الثالث الآتي:

١. التوسع في مشاريع التنمية المستديمة؛

٢. تخفيف الأعباء المالية؛

٣. وفرة مصادر التمويل ما لم تجفف منابعه؛

٤. توفير الفرصة للعمل التطوعي الذي لا حدود لعطائه.

العوائد غير الاقتصادية للقطاع الثالث

تتنوع العوائد غير الاقتصادية للقطاع الثالث لتغطي مجالات متعددة من المجتمع المحلي بل والمجتمع الدولي. فنحن قد ذكرنا آنفا أن من خصائص القطاع الثالث تخطي حدود المكان وفق الضوابط بعكس القطاعات الأخرى. ولعلنا حين نستذكر ما قام به حزب الخضر للدفاع عن البيئة في فترة الثمانينات من القرن الميلادي المنصرم حين اعترض التجربة النووية الفرنسية في المحيط الهادي وما حصل من تداعيات داخل فرنسا وخارجها، فإننا نشير إلى دور حيوي للقطاع الثالث في القضايا الدولية؛ فلو قامت دولة ما بما قام به حزب الخضر لكان الأمر من الخطورة بمكان ولو قام بالعمل القطاع الخاص بصورته الربحية لكان الخطب أشد لأن رأس المال بطبيعته جبان. وسوف تركز الدراسة الحالية على مجالين من المجالات التي تستفيد مما يؤديه القطاع الثالث: المجال السياسي والمجال الاجتماعي.

المجال السياسي

لما كان وجود الدولة ومؤسساتها تعبير عن رغبة أغلبية المجتمع نحو توجيه سيادة الدولة أيدلوجيا ومؤسساتيا، كانت مؤسسات القطاع الثالث تعبير عن رغبة البعض في القيام بأعمال هي مشروعة شرعا، في البلد الإسلامي ولدى الجاليات المسلمة، ومشروعة سياسيا وقانونيا. فهم يمارسون دور السيادة الجزئية على نشاطهم التطوعي. ولهذا، فالقطاع الثالث قد يوجد الشعور بأن الدولة

تعطي هامشا من الحرية لبعض فئات المجتمع للتحرك والتعبير عن رأيهم مما يعطي انطباعا عن توجه الدولة وسياساتها.

هذا الهامش من العبير عن الرأي والمتمثل السماح للفرد بتوجيه موارده المالية بالشكل الذي يراه وفق الضوابط يوجد نوعا من الحراك السياسي الذي أعطى القطاع الفرصة للمشاركة في صنع القرار والتأثير على السياسات الحكومية. وفي خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما الذي ألقاه في القاهرة، كان واضحا استضراءه لمنظمات القطاع الثالث المهتمة بما يسمى بتمكين المرأة حيث أثار قضايا المرأة وتمكينها في العالم الإسلامي (عبد المنعم، ٢٠٠٩). ومن أوضح مجالات التأثير هو توجيه الاهتمام أكثر نحو التنمية المستدامة والحقوق المشروعة للأفراد.

ولأن القطاع الثالث يعمل مع المجمتع ويعيش معه فهو يراه من حيث قد لا تراه القطاعات الحكومية أو الخاصة. ولذلك فالحكومات قد رأت في القطاع الثالث شريكا لها في إدارة بعض اختصاصاتها وبالتالي أعطي فرصة للتعبير عن الصوت غير المسموع لفئات من المجتمع. وعندما أصبح القطاع الثالث الصوت الناطق لتلك الفئات، أصبح له تأثير على الواقع السياسي، وهذا التأثير يتمثل في:

١. الدفع باستصدار تشريعات تعيد هيكلة الواقع المؤسسي للدولة بشكل يسمح للقطاع الثالث ممارسة دور أكبر، وفي هذا الصدد يذكر منيب (١٤٣٠هـ\٢٠٠٩) أن مؤسسات القطاع الثالث ستكون هي الضاغط الأكبر على الحكومات القمعية فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان وبالتالي التخفيف من غلواء تلك الحكومات في حين أن أقطابا دولية قد تقف موقفا سلبيا أو لا مباليا نحو تلك القضايا؛

٢. الموازنة بين قطاعات المجتمع المختلفة من خلال تولي مشاريع سياسية، يفترض أن تغيب عنها المصالح الضيقة، توازن بين حاجات تلك القطاعات وبين ومسئولياتها تجاه المجتمع؛
٣. التعاون مع المنظمات الدولية بحيث تصبح مؤسسات القطاع الثالث حلقة وصل بين البلد الذي تعمل فيه والعالم الخارجي ويتمثل هذا الوصل في لفت الأنظار لحاجات البلد وأوضاعه الداخلية.

المجال الاجتماعي

لعل المجال الاجتماعي هو الميدان الذي ينصب فيه القطاع الخاص رايته من حيث الاهتمام والارتباط والخدمة. والخدمة الاجتماعية للقطاع تؤثر وتتأثر بكل فئات المجتمع. والمجال الاجتماعي يقصد به كل ما يقدمه القطاع الخاص من خدمات تؤدي إلى تحسين أوضاع المستفيدين منه والداعمين له. ويمكن تقسيم الأثر الاجتماعي لعمل القطاع الثالث إلى نوعين:

١. الأثار الحسية: وهي الآثار التي تتضح في الحراك الاجتماعي للمجتمع من خلال مساعدة الأفراد على تحسين مستواهم الاجتماعي تعليميا وصحيا وبيئيا وغيرها؛
٢. الآثار المعنوية: وهي الآثار التي تتضح في تكوين اتجاهات إيجابية عن القطاع الثالث سواء من قبل متلقي خدماته أو الآخرين ممن يدعمون عمله أو يناصرونه.

ومن أهم المشاريع التي يقدمها القطاع الثالث للمجتمع فيما يخص الآثار الحسية الآتي:

- إقامة المشاريع الدعوية وفي مقدمتها بناء المساجد والمراكز الإسلامية والتي هي حاضنة المسلمين من الذوبان والضياع؛
- الاهتمام بالأنشطة الثقافية والفكرية التي تدعم وجود المجتمع وتساعد على انفتاحه الواعي على ثقافات الآخرين؛

- تحسين البنية التحتية مثل مشاريع الري والزراعة؛
- إدارة الموارد المتاحة في المجتمع إدارة رشيدة؛
- توفير الحاجات الأساسية للفقراء والمعوزين مثل مشاريع الغذاء والكسوة؛
- توفير الخدمات الصحية ومنها توفير خدمات الوقاية الصحية، وقد يكون توفير الخدمة مجانية أو برسوم رمزية في متناول الجميع؛
- توفير الخدمات التعليمية، على اختلاف مستوياتها، إما مجانية أو برسوم رمزية؛

وأما الآثار المعنوية لعمل القطاع الثالث متعددة، من أهمها:

- حتى لا تتكرر مقولة ماري انطوانيت عن الفقراء "إذا لم يجدوا خبزا، فأعطوهم كعكا،" وهذا نتاج قلة معرفتها بواقع مجتمعها؛
- تقوية اللحمة بين أفراد المجتمع الواحد وتقليل الهوة بينهم؛
- أيجاد حس بالمسئولية الاجتماعية لدى الأفراد والمؤسسات من خلال توفير فرص العمل الخيري من مشاريع ومستحقين.

نموذج القطاع الثالث اليهودي في الولايات المتحدة

يعد القطاع الثالث اليهودي في الولايات المتحدة أنموذجا يستحق الدراسة بصرف النظر عن ميوله ودوافعه. والمقصود باستحقاقه للدراسة هو أن نتعرف عليه وعلى خصائصه وما الذي جعله يعمل بفعالية كفاءة. ويبدو أن القطاع الثالث اليهودي في الولايات المتحدة يتميز بخصائص جعلته يعمل بكفاءة وفعالية، لكن أهمها خاصيتان (للتوسع انظر، Silbiger, 2000; Wenger, 2007):

أولا:

أنه قطاع من صميم الانتماء لليهودية، وهو انتماء اليهود تجاه أبناء ملتهم وما ترمي إليه الطائفة من خطط تعزز من وجودها على المستويين المحلي والعالمي. وهذا ما جعل الجالية اليهودية في الولايات المتحدة من أكثر الجاليات دخلا ومن أكثرها ترابطا. والغريب في الأمر أنهم يفصلون بين التدين والتبرع لقطاعهم الثالث ممثلا بالمؤسسات غير الربحية أو الخيرية. فمثلا، ليس بالضرورة أن يكون الفرد مؤمنا إيمانا راسخا باليهودية الديانة حتى يتبرع لكنه مؤمن باليهودية الكيان والوجود والهوية. فالإحساس بالانتماء للجالية يجعل اليهود يرون أنهم مرتبطون بهذه الجالية وجودا وعدما؛ وهذا الشعور ينسحب على كل تواجد لهم في أي مكان من العالم.

ثانيا:

أن التبرع للقطاع الثالث يعكس اهتمام المجتمع اليهودي بالفرد وليس العكس. فهم يرون إجمالا أن الفضل للمتبرع له لقبوله هذا التبرع ومن ثم للمتبرع. وفي هذا الصدد يذكر سيلبغر (Silbiger, ٢٠٠٠) في كتابه 'الظاهرة اليهودية' (The Jewish Phenomenon)، ويقصد ظاهرة نجاح الجالية اليهودية في الولايات المتحدة، أن نجاح الجالية اليهودية الأمريكية يعود إلى سبع عوامل. ومن بين تلك العوامل وأهمها هو الاهتمام بالجالية من حيث التبرع والمساهمة في أنشطتها؛ وقد لخص هذا العامل بقوله 'اهتم بهم لكي يهتموا بك؛' أي اهتم بأبناء جاليتك لكي يهتموا هم بك. والسبب كما يرى سيلبغر (Silbiger) هو أن قدرة الجالية اليهودية، في داخلها، على تنظيم وتوظيف مقدراتها الاقتصادية كانت هي المصدر الأقوى لقوة الجالية اليهودية في الولايات المتحدة. وعليه، فالنظرة السائدة بينهم هو أنه من دون وجود اللحمة فلن يكون اليهودي بمأمن؛ فاهتمامه بأبناء جاليته اهتمام بنفسه في المقام الأول.

ويذكر سيلبغر أن منظمات الثالث اليهودية في الولايات المتحدة أنفقت ما مقداره أربعة مليارات ونصف دولار في عام ١٩٩٧م موزعة على عدة مشاريع: سياسية، تعليمية، اجتماعية وغيرها من المشاريع. وأن المشاريع تخطت حدود الولايات المتحدة لتصل كل مكان في العالم تحت أسماء شتى وعناوين مختلفة كلها تصب في تعزيز هذا الوجود اليهودي. وفي هذا الصدد يذكر سيلبغر أن الجالية اليهودية قد جمعت للكيان الصهيوني في حرب العاشر من رمضان الموافق اكتوبر ١٩٧٣ ما مقداره ١٠٠ مليون دولار امريكي في أقل من أسبوع لدعم ذلك الكيان في مواجهة الأزمة.

وأصبح القطاع الثالث اليهودي فرصة لاجتماع أبناء الجالية للتشاور حتى في تجارتهم. وفي هذا الصدد يذكر سيلبغر أن مجموعة من أثرياء اليهود أسسوا رابطة سموها مجموعة ميجا (The Mega Group) تضم ٢٠ فردا من أثرياء اليهود. هذه المجموعة تجتمع كل عام مرتين على مدى يومين يحضرون فيها لقاءات ثقافية تعرف بتاريخ اليهود ويتباحثون فيما يزعمون بالمحرقة النازية حيث يحضر من يزعمون أنهم من بقايا تلك المحارق وغيرها من الأنشطة. ولهذه المجموعة هدفين: (أ) الإبقاء على اللحمة وروح التبرع بين أبناء الجالية اليهودية؛ و (ب) والتشاور في أمور تهم أعضاء الرابطة من أمور اقتصادية وتجارية وعلاقات.

ولقد قام الباحثان توبه ووينبرج (Tobih & Weinberg, 2007) بعمل دراسة لعدد من مؤسسات القطاع الثالث اليهودية الأمريكية. وقد ساق الباحثان، في مقدمة الدراسة، سببين لنشأة مؤسسات القطاع الثالث في الولايات المتحدة:

١. النمو الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة في الخمس والعشرين سنة الماضية بشكل منقطع النظير نتيجة التوسع في طاعات شتى، وتحديدا التكنولوجي والصناعي وصناعة المال، وهذا الأمر ق أدى إلى ازدياد رؤوس الأموال والثروة؛

٢. صدور عدد من التشريعات الخاصة بالضرائب قد أدى إلى ازدياد عدد مؤسسات القطاع الثالث. ومن تلك التشريعات خفض الضرائب على الأصول والممتلكات بشكل يتناسب نوعيا مع ما هو متبرع به للقطاع الثالث.

ويرى الباحثان أن القطاع الثالث له دور في نجاح معظم رجال الأعمال الأمريكيين. ومن هذا ما قاله رجل الأعمال الأمريكي أندرو كارنيجي من أن من يموت غنيا يموت بلا رحمة؛ أي يفترض بالغني أن يموت وقد وزع ماله. فمثل تلك الأمثلة في مجتمعهم الأمريكي قد شجعت على سلوك رد الجميل للمجتمع الذي نشئوا في كنفه.

ومما توصل إليه الباحثان ما يلي:

١. من بين أكبر مئة مؤسسة قطاع ثالث، ثماني منها يمولها اليهود الأمريكيون؛

٢. أن الجالية اليهودية تجد في تلك المؤسسات منفذا للتعبير عن مسؤوليتهم الاجتماعية تجاه جاليتهم في الأغلب الأعم أولا وتجاه المجتمع الأمريكي ثانيا؛

٣. من بين تلك الثماني، مؤسستان يملكان ما قيمته ملياري دولار أمريكي؛

٤. تعدد أوجه الإنفاق لتشمل التعليم (١٧%) والخدمات الصحية (١٦%) والثقافية (١٤%)؛

٥. دعم الكيان الصهيوني والمؤسسات الداعمة له حيث بلغ حجم التبرع مليار ومئتي مليون دولار أمريكي (١,٢$ مليار)، وهذا المبلغ يمثل ما نسبته ٦% من حجم الإنفاق لمؤسسات القطاع الثالث اليهودية. ويذهب للكيان الصهيوني وحده من هذه النسبة مئتان وواحد وخمسون مليون دولار أمريكي.

ويتضح مما سبق الآتي:

١. أن القطاع الثالث للجالية اليهودية في الولايات المتحدة له أثر اقتصادي باعتبارين: (أ) باعتبار خفض كلفة الفرصة على اليهود الأمريكيين من حيث تحديد مصرف الأموال تحديدا يمثل توفيرا لدفع مبالغ أخرى على المشاريع التي تتولاها مؤسسات القطاع الثالث اليهودية وهذا في نظرهم أفضل من دفع المبالغ لمصلحة الضرائب أو لجهات أخرى؛ و (ب) باعتبار أن تزايد مردود الإنفاق على القطاع الثالث على الجالية اليهودية في الولايات المتحدة يشير صراحة إلى أن قانون تناقص الغلة لا ينطبق بالفعل على عمل القطاع الثالث بل على العكس من ذلك، فقيمته المضافة ماديا ومعنويا لا تتوقف عند حد معين وهذا مشاهد بالعيان.

٢. القطاع الثالث له أثر سياسي من خلال دعم العمل تعزيز التأثير اليهودي، سواء الصهيوني أو غيره في اتخاذ القرار في الولايات المتحدة أو غيرها. وتتعدد صور الدعم الذي يقدمه القطاع الثالث اليهودي للقضايا السياسية ذات العلاقة بالنفوذ اليهودي والدعم للمؤسسات اليهودية ليشمل تبني القضايا إعلاميا وطرحها في المنتديات الدولية ومحاولة استصدار قوانين تهجير اليهود إلى الكيان الصهيوني. والسبب في ذلك هو أن طبيعة القطاع الثالث، سواء اليهودي أو غيره، له خصوصية في التحرك والمناورة؛ فالقطاع الثالث لا يرتبط في الظاهر بالكيان الصهيوني وبالتالي فتبنيه لقضايا هذا الكيان باعتبارات إنسانية في الظاهر لكنها سياسية في الباطن.

٣. أن الخدمات الاجتماعية التي يقدمها القطاع الثالث فيها انتقائية وتفهم لطبيعة واحتياجات الجالية اليهودية في الولايات المتحدة وغيرها من الجاليات اليهودية في العالم. وفي هذا الصدد يذكر سيلبغر (Silbiger, 2000) أن الجالية اليهودية في الولايات المتحدة تركز على

التخصصات المهنية التي تشكل مفاصل تؤثر تأثيرا عميقا في المجتمعات المعاصر مثل الطب والقانون، وأن دعم مؤسسات القطاع الثالث يتجه نحو تعزيز المنح الدراسية بهذا الخصوص.

الخاتمة والتوصيات

ليس المقصود من هذه الورقة إظهار عجزنا وانبهارنا بما لدى الآخرين، لكنه من باب أن الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق بها. وفي سيرة النبي صلى الله عليه وسلم شواهد على ذلك. ولقد حاولت الورقة الحالية تسليط الضوء على أن اقتصاديات القطاع الثالث لا تقف عند المفهوم الضيق للفظ اقتصاديات، كما قد يتبادر إلى ذهن البعض.

وقد خلصت الورقة إلى أن اقتصاديات القطاع الثالث تمتد لتشمل منافع مادية ملموسة ومنافع غير مادية. لكن أصبح التفريق بين النوعين من قبيل السبر والتقسيم لتسهيل التعاطي مع مفردات البحث في هذا الموضوع. وهناك ثلاث أنواع لمنافع القطاع الثالث: منافع اقتصادية، وسياسية، واجتماعية. وبينها تداخل بحيث يغلب على العلاقة بينها أن تكون تبادلية (Reciprocal) أكثر منها منفصلة (Exclusive).

ثم عرجت الورقة على تقديم نموذج القطاع الثالث الذي ينشئه ويديره اليهود الأمريكيون باعتباره من حيث الأخذ بالأسباب من القطاعات الناجحة نسبيا في بلوغ المراد. وقد أشرنا إلى أن مفهوم المشاركة في مؤسسات القطاع الثالث مرده إلى أسباب قد تكون غير دينية لكنها من صور الانتماء للمجتمع اليهودي. وأشارت الدراسة إلى أن القطاع الثالث لليهود الأمريكيين يجسد نوعا ما تكاملا في المنافع المرجوة من هذا القطاع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

والذي يمكن أن نستفيد من هذا النموذج الآتي:

١. الأهمية الاقتصادية للقطاع الثالث؛

٢. الأهمية السياسية للقطاع الثالث؛

٣. الأهمية الاجتماعية للقطاع الثالث؛

٤. القطاع الثالث رافد مهم لإيجاد الشعور بالانتماء.

وتوصي الدراسة الحالية بالآتي:

١. ضرورة دعم إنشاء ومساندة قطاع ثالث على يقوم على أسس صحيحة تخدم المجتمع والأمة على كافة الأصعدة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وغيرها؛

٢. ضرورة إعادة توجيه المشاريع بحيث يكون التركيز على مواطن الأولوية في العمل؛

٣. ضرورة الاهتمام برجال الأعمال من حيث توعيتهم بدورهم وتشجيعهم على تكوين روابط لهم يكون هدفها العمل الخيري مع ما يكون على هامش هذه الروابط من توثيق للعلاقات التجارية بينهم وبناء علاقات، فالله قد سمح للحاج أن يحج وأن يشهد منافع له من غير أن يأثم أو يحس بحرج؛

٤. التوسع في كتابة المراجع والمؤلفات والدراسات النظرية والميدانية حول اقتصاديات العمل الخيري والتعرف على ما عند الآخرين من تجارب قد تفيد في تقليل الهدر من الموارد المادية والمعنوية.

المراجع

الشريف، عمر بن نصير (ربيع ثاني ١٤٢٩ هـ). *الأثر الاقتصادي الأعمال التطوعية*. بحث مقدم لندوة العمل التطوعي وتأثيره في التنمية الاقتصادية، الرياض.

الطاهر، عبد الله (٢٠٠٢). *مبادئ الاقتصاد السياسي*. الأردن: دار وائل.

عبد المنعم، عامر (رجب ١٤٣٠هـ\ **يوليو ٢٠٠٩**). أوباما في خطابه الأخير. *البيان*، ٢٦٣، ٥٠-٥٤.

العدوي، محمد (يناير ٢٠٠٨). *مؤسسات المجتمع المدني وسياسات التنمية الشاملة- دراسة حالة للمؤسسات الجمعيات الخيرية*. بحث مقدم لمؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دبي.

غندور، عبد الرحمن (٢٠٠٥). *المنظمات الإسلامية غير الحكومية*. بيروت: دار الكشاف للطباعة والنشر.

الملحم، إبراهيم (٢٠٠٤). *إدارة المنظمات غير الربحية- الأسس النظرية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية*. الرياض: جامعة الملك سعود.

منيب، عبد المنعم (جمادى الآخرة ١٤٣٠هـ\ **يونيو ٢٠٠٩**). التداعيات المحتملة للأزمة المالية على الإسلاميين. *البيان*، ٢٦٢، ٥٤-٥٥.

Silbiger, S. (2000). *The Jewish phenomenon*. GA: Longstreet Press.

Tobin G. & Weinberg, A. (2007). *A study of Jewish Foundations*. San Francisco: Institute for Jewish & Community Research.

Wenger, B. (2007). *The Jewish Americans: Three Centuries of Jewish Voices in America*. UAS: Doubleday.

Til, J. (2008). *Growing Civil Society: From Nonprofit Sector to Third Space (Philanthropic and Nonprofit Studies)*. US: Indiana University Press.